

أثر تطبيق السياسات النقدية على الاقتصاد الكلي في دولة تشاد

١٩٩٥ - ٢٠٢١ م

د. ناصر النائي آدم

مدرس الاقتصاد التطبيقي والمالية العامة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة أنجمينا

د. المهدي الغالي داوود

مدرس الاقتصاد التطبيقي والمالية العامة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الملك فيصل

د. آدم عبد الكريم عبد الله

مدرس الاقتصاد التطبيقي والمالية العامة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة أنجمينا

ملخص الدراسة :

تظهر أهمية هذه الدراسة في تناولها لموضوع أثر تطبيق السياسات النقدية على الاقتصاد الكلي في تشاد، لاسيما أن دولة تشاد تعد حديثة العهد بتطبيق السياسة النقدية والنظام المصرفي فيها في بدايات تطوره، لذلك فتطبيق السياسة النقدية مصاحب بالكثير من النواقص ويحتاج للتقييم والتقويم بشكل مكثف.

كما أن تشاد بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، قامت بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية، ومع دخول عائدات البترول أعطى ذلك حراكاً كبيراً في الاقتصاد الكلي، مما اقتضى التدخل بالسياسات الاقتصادية لاسيما النقدية للتنظيم والتحكم في اتجاهات تطور الاقتصاد الكلي التشادي.

من اجل ذلك هدفت الدراسة إلى قياس أثر تطبيق أدوات السياسة النقدية على الاقتصاد الكلي التشادي ومدى فعاليتها.

تكمن مشكلة الدراسة في محدودية تأثير السياسات النقدية المطبقة من قبل البنك المركزي التشادي (تابع للبنك المركزي لدول إفريقيا المركزية) على المستوى الكلي للاقتصاد في جمهورية تشاد، رغم تعدد أدوات السياسة النقدية المستخدمة، زد على

ذلك ارتفاع درجة حساسية الاقتصاد التشاردي للمتغيرات الخارجية نتيجة إتباع الحكومة لسياسات التحرير وارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي للخارج، وهذا ما جعل عملية انتقاء السياسة النقدية المناسبة لتوجيه النشاط الاقتصادي وتنظيمه لتحقيق عملية الاستقرار والنمو أمراً صعباً، وكذلك عملية تقييم تلك السياسات.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي حيث تم تطبيقهما على النموذج الخطي القياسي متعدد المتغيرات من واقع بيانات اقتصادية كمية ومن مصادر ثانوية وهي البنك المركزي التشاردي ووزارة المالية وجهاز الإحصاء التشارديين ومصادر أخرى خارجية (قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيمها بعد مقدمة إلى خمسة مباحث وخاتمة تشتمل على مجموعة من النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية:

السياسات النقدية، الاقتصاد الكلي، الخطط الإستراتيجية للتنمية، المعايير الاقتصادية، المعايير الإحصائية والقياسية.

Abstract

The importance of this study lies in addressing the issue of the impact of monetary policy implementation on the macroeconomy in Chad, especially as the country is considered new to monetary policy implementation and its banking system is in the early es of development. As a result,the application of monetary stag policy is accompanied by numerous shortcomings and requires .intensive evaluation and rectification

Chad, in cooperation with the International Monetary Fund and series of economic, financial the World Bank, has carried out a

and administrative reforms, which, together with the inflow of oil revenues, has given rise to a major shift in the overall economy, necessitating intervention in economic policies. This necessitated policy, particularly monetary policy, to intervention in economic p regulate and control development trends in Chad's .macroeconomy

The study aimed to measure the impact of the application of monetary policy tools on the Chadian macroeconomy, and the .extent of their effectiveness

The problem of the study lies in the limited impact of the monetary policies applied by the Central Bank of Chad (affiliated to the Bank of Central African States) on the overall level of the ‘economy of the Republic of Chad despite the multiple monetary policy tools used, the Chadian economy also displays a high degree of sensitivity to external variables, due to the government's adoption of liberalization policies and the high degree of economic exposure abroad.

This has made the process of choosing the appropriate monetary policy to direct and regulate economic activity in order to achieve the process of stability and growth, as well as the process of evaluating these policies, difficult.

The study was based on the descriptive analytical approach and the standard approach, as it was applied to the standard

multivariate linear model based on quantitative economic data from secondary sources.

These include the Central Bank of Chad, the Ministry of Finance, the Chad Statistical Service and other external sources (International Monetary Fund database). To achieve the objectives of the study, it has been divided, after an introduction, into five sections and a conclusion which includes a set of findings and recommendations.

Key words:

Monetary policies, macro economics, strategic development plans, economic standards, statistical and measurement standards.

مقدمة:

السياسة النقدية عبارة عن مجموعة من التدابير المقصودة التي يقوم بها البنك المركزي من خلال توجيه ورقابة النقد، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية للسياسة النقدية، عليه يتضح أن السياسة النقدية تحتل الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية، كما أنها قامت بدوراً مهماً في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية في العديد من الدول النامية، ورغم حداثة عهدها بإدارة الاقتصاد الكلي أصبحت السياسة النقدية محور السياسة الاقتصادية الكلية، لهذا كان لابد من إعطاء موضوع السياسة النقدية وتطبيقاتها وفهمها أهمية كبيرة وكذلك إخضاعها للتقويم والتمحيص بشكل مستمر حتى يتسنى تطويعها وتكييفها وفقاً لظروف تلك الدول.

وتعد دولة تشاد من الدول النامية الأقل نمواً، والتي قطعت شوطاً لا بأس به في تنفيذ سياسات الإصلاح بما في ذلك الإسراع في التحرير الاقتصادي بالاعتماد بصورة كبيرة على السياسات النقدية والمالية في إدارة وتوجيه الاقتصاد، لاسيما عقب اكتشاف البترول، غير أن خبرة تشاد وتجربتها في رسم وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسة النقدية ما تزال محدودة سواءً كان ذلك على المستويين الأكاديمي والتطبيقي أو على المستويين الرسمي وغير الرسمي، وهذا ما يلزم إعطاء موضوع السياسة النقدية مزيداً من الاهتمام البحثي العلمي تقييماً وتقويماً بما يؤدي إلى تحسين رسم وتنفيذ ومتابعة التنفيذ وتقييمها وتقييم التنفيذ مستقبلاً.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في محدودية تأثير السياسات النقدية المطبقة من قبل البنك المركزي التشادي (تابع للبنك المركزي لدول إفريقيا المركزية) على المستوى الكلي للاقتصاد في جمهورية تشاد رغم تعدد أدوات السياسة النقدية المستخدمة بواسطة البنك المركزي، زد على ذلك ارتفاع درجة حساسية الاقتصاد التشادي للمتغيرات الخارجية، نتيجة إتباع الحكومة لسياسات التحرير وارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي للخارج، وهذا ما جعل عملية انتقاء السياسة النقدية المناسبة لتوجيه النشاط الاقتصادي وتنظيمه لتحقيق عملية الاستقرار والنمو أمراً صعباً وكذلك عملية تقييم تلك السياسات، كما أن هناك ندرة في الدراسات المرتبطة بتقييم السياسة النقدية إضافة إلى قصورها وعدم اكتمالها في تحديد درجة الكفاءة في القدرة على تنظيم وتوجيه الاقتصاد التشادي، ومن هنا يبرز السؤال الرئيس لهذه الدراسة وهو ما أثر تطبيق السياسات النقدية على الاقتصاد الكلي في دولة تشاد؟ وتتفرع منه بعض الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- ما هي أهم أدوات السياسة النقدية؟

- ما هو أثر استخدام نسبة هامش الفائدة على مستوى النشاط الاقتصادي؟

- ما هو أثر تغيير سعر صرف الفرنك سيفا على النشاط الاقتصادي في دولة تشاد؟

- ما هو مدى فعالية تطبيق أدوات السياسة النقدية في التحكم وتوجيه متغيرات الاقتصاد الكلي وإيجاد الاستقرار الاقتصادي في تشاد؟

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية هذه الدراسة في الآتي:

١. أن السياسة النقدية تقوم بدور فاعل في كثير من البلدان لأغراض الاستقرار الاقتصادي، لاسيما في دول وسط إفريقيا والتي تعاني من ندرة في الموارد الاقتصادية والفقر المدقع.

٢. دولة تشاد تعتبر حديثة العهد بتطبيق السياسة النقدية والنظام المصرفي فيها في بدايات تطوره، لذلك فتطبيق السياسة النقدية مصاحب بالكثير من النواقص ويحتاج للتقييم والتقويم بشكل مكثف.

٣. قامت تشاد بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية، ومع دخول عائدات البترول، أعطى ذلك حراكاً كبيراً في الاقتصاد الكلي، مما اقتضى التدخل بالسياسات الاقتصادية لاسيما النقدية للتنظيم والتحكم في اتجاهات تطور الاقتصاد الكلي التشادي.

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيس: قياس أثر تطبيق أدوات السياسة النقدية على الاقتصاد الكلي التشادي ومدى فعاليتها.

الأهداف الفرعية:

١. تحديد محددات للنشاط الاقتصادي الرئيس في جمهورية تشاد.
٢. قياس أثر هامش الفائدة على النشاط الاقتصادي في جمهورية تشاد.
٣. قياس أثر تغيير سعر صرف الفرنك سيفا مقابل الفرنك الفرنسي (اليورو حالياً) على النشاط الاقتصادي لدولة تشاد.

٤. تحديد مدى فعالية تطبيق أدوات السياسة النقدية الرئيسية المستخدمة في تشاد في تحسين الأداء الاقتصادي الكلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

فرضيات الدراسة: اعتمدت الدراسة على فرضية رئيسية واحدة وأربع فرضيات فرعية وذلك على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية: لتطبيق أدوات السياسة النقدية أثراً معنوياً إحصائياً في تحسين واستقرار الاقتصاد الكلي تشاد.

الفرضيات الفرعية:

١. المحدد الأقوى المباشر لمستوى الناتج المحلي الإجمالي في تشاد هو مستواه السابق.
٢. هامش الفائدة كأداة للسياسة النقدية في تشاد ذا أثر معنوي سالب على مستوى النشاط الاقتصادي خلال فترة الدراسة.
٣. هناك أثر موجب ذا معنوية لسعر صرف الفرنك الفرنسي (اليورو حالياً) بالفرنك سيفا كأداة للسياسة النقدية في تشاد على مستوى النشاط الاقتصادي خلال فترة الدراسة.
٤. الارتفاع في معدلات التضخم لفترة سابقة ذا أثر سالب ومعنوي في التقليل من مستوى الأنشطة الإنتاجية والخدمية الحقيقية في الفترة اللاحقة.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي حيث تم تطبيقهما على النموذج الخطي القياسي متعدد المتغيرات من واقع بيانات اقتصادية كمية من مصادر ثانوية وهي البنك المركزي التشادي ووزارة المالية وجهاز الإحصاء التشاديين ومصادر أخرى خارجية (قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي).

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: السياسة النقدية وتطبيقاتها في تشاد.
الحدود المكانية: تغطي الدراسة الاقتصاد الكلي لدولة تشاد.
الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٢١م.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة بعد مقدمة إلى خمسة مباحث وخاتمة، تناول المبحث الأول البيئة الجغرافية والحياة الاقتصادية لدولة تشاد، وتناول المبحث الثاني السياسة النقدية وتطبيقاتها في دولة تشاد، أما المبحث الثالث فقد تحدث عن الخطط الإستراتيجية للتنمية بدولة تشاد عقب استخراج البترول، في حين قدم المبحث الرابع منهجية الدراسة وتحليل البيانات، وخلص المبحث الخامس إلى النتائج والتفسير الاقتصادي لها، وأخيراً الخاتمة واشتملت على مجموعة من النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

البيئة الجغرافية والحياة الاقتصادية لدولة تشاد

المقصود من دراسة البيئتين (الجغرافية والاقتصادية) لأي دولة، هو معرفة الحالة الاقتصادية لتلك الدولة ومقوماتها الجغرافية التي تساعد على انسياب وتحرك رؤوس الأموال منها ولها، حتى يمكن الوقوف على المقومات الاقتصادية التي لا تنفك عن العوامل الطبيعية التي تؤثر وتتأثر بالحالة الجغرافية لهذا البلد، وتعد البيئة الجغرافية عامل أساس لجلب الاستثمارات الأجنبية للدولة محل الدراسة، وتساعد في البنية الاقتصادية لها ويمكن بيان البيئتين الجغرافية والاقتصادية لدولة تشاد على النحو التالي:

أولاً: البيئة الجغرافية لدولة تشاد:

يُعد الموقع الجغرافي أحد أهم عناصر البيئة الطبيعية المؤثرة في شكل وخصائص وإمكانيات أي إقليم، وإذا كانت البيئة الطبيعية قد أسهمت في توزيع الموارد الطبيعية

في أي إقليم، فإن الموقع الجغرافي يُحدد إمكانية الاتصال بباقي الأقاليم، وبالتالي إمكانية استغلال هذه الموارد، فهناك دول تتميز بموقعها الجغرافي المتميز ولا تستطيع الاستفادة من مواردها بكل سهولة ويسر، بينما توجد دول وأقاليم أخرى تتميز مواردها بموقعها الجغرافي الداخلي المعقد أو البعيد عن خطوط النقل، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل فيها، وبالتالي ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج التي تقلل من الأرباح من ناحية، وتزيد من سعر السلعة والخدمات من ناحية أخرى، كما هو الحال في جمهورية تشاد^١، ويمكن بيان البيئة الجغرافية لدولة تشاد كما يلي:

١. الموقع الجغرافي لدولة تشاد:

تقع تشاد في وسط قارة إفريقيا، وتميل إلى الشمال قليلاً، وتحيط بها ست دول، من الشمال ليبيا، ومن الغرب النيجر ونيجيريا، ومن الجنوب الغربي الكاميرون، ومن الجنوب جمهورية إفريقيا الوسطى، ومن الشرق جمهورية السودان، وتأتي في الترتيب الخامس من حيث المساحة بين الدول الإفريقية وعاصمتها أنجمينا وتقسّم إدارياً إلى أقاليم متباينة، والخريطة الآتية تبين التقسيم الإداري لجمهورية تشاد.

خريطة رقم (١) تبين التقسيم الإداري لجمهورية تشاد



المصدر: وزارة الداخلية وتقسيم الأراضي، التقسيم الإداري لجمهورية تشاد، أنجمينا،

٢٠١٤م.

توضح الخريطة رقم (١) التقسيم الإداري لدولة تشاد وأقاليمها المختلفة، وبالرغم من أن تشاد دولة حبيسة ليس لها أي منفذ بحري، إلا أنها تُعتبر ملتقى طرق رئيسية، ومركز حضاري هام في قلب إفريقيا، وتضم شعوب صحراوية في الوسط والشمال ويمثل العرب غالبيتهم والقبائل من الأصول الإفريقية في الجنوب، ويمثل المسلمون أغلبية السكان فيها حيث تبلغ نسبتهم (٥٤%)، بينما تبلغ نسبة المسيحيين ٣٥%، أما النسبة المتبقية ١٥% وثنيون، واللغة العربية والفرنسية هما اللغتان الرسميتان للدولة حسب دستور ١٩٩٦م.

أما الموقع الفلكي لتشاد فهي تقع بين دائرتي عرض ٢٣.٨ درجة شمال خط الاستواء، وبين خطي طول ٢٤.١٤ درجة شرق خط غرينتش، وتقدر مساحتها بـ ١.٢٨٤.٠٠٠ كلم^٢، ما يعادل ٤٩٥٨٠٠ ميل مربع^٢، وبذلك تعتبر خامس دولة إفريقية من حيث المساحة، ومما زاد الأمر سوءً النقص الحاد في الطرق المعبد والبنية التحتية بشكل عام أما من حيث الشكل فتأثر شكلها بامتداد محورها، وأخذ محوراً طويلاً، حيث محورها الشمالي الجنوبي أطول من محورها الشرقي الغربي، وتبلغ المساحة ما بين أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب حوالي ١٧٠٠ كلم، وما بين أقصى الشرق إلى أقصى الغرب حوالي ١٠٠٠ كلم، وبهذا التوصيف فهي تأخذ الشكل المستطيل^٣، الخريطة الآتية توضح ذلك.

خريطة رقم (٢) توضح الموقع الفلكي لدولة تشاد



المصدر: أطلس تشاد.

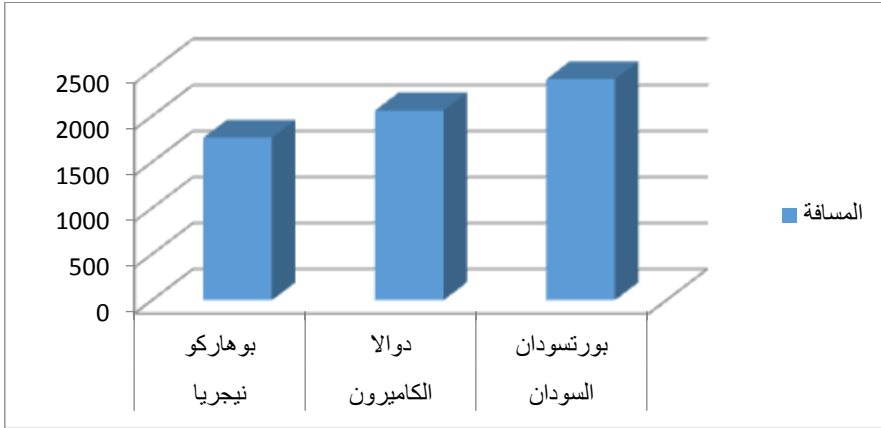
تبين الخريطة رقم (٢) موقع دولة تشاد والدول التي لها حدود معها، وأقرب ميناء بحري للعاصمة التشادية أنجمينا هو ميناء بورهاركورت (Bort Harcourt) بجمهورية نيجريا الفدرالية، ثم يليه في القرب ميناء دوالا (Douala) بالكاميرون، وأبعدهما مسافة ميناء بورسودان بجمهورية السودان، الذي يفصل قارة إفريقيا عن آسيا، ويمكن بيان اسم الموانئ والدولة التي تطل عليها والمسافة بينها وبين العاصمة التشادية أنجمينا في الجدول التالي:

جدول رقم (١) يبين اسم دولة الميناء والمسافة بينه وبين العاصمة التشادية

الدولة	اسم الميناء	المسافة
نيجريا	بورهاركورت	١٧٦٥
الكاميرون	دوالا	٢٠٦٠
السودان	بورسودان	٢٤٠٠

المصدر: منصور عبد الله مالك، دور موازنة البرامج والمحاسبة على الأداء في مكافحة الفقر في تشاد، بحث ماجستير (غير منشور)، القاهرة، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٠م، ص ٢٠.

شكل رقم (١) يبين مسافة تشاد من الموانئ البحرية



المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على بيانات الجدول رقم (١).

يلاحظ من الجدول رقم (١) والشكل رقم (١) أعلاه أن ميناء بورهاركورت بنيجيريا هو أقرب ميناء إلى العاصمة أنجمينا حيث تبلغ مسافته ١٧٦٥ كلم، يليه في

القرب ميناء دوالا الذي تبلغ مسافته ٢٠٦٠ كلم، وأبعدهم مسافة ميناء بورسودان الذي تبلغ مسافته ٢٤٠٠ كلم من العاصمة أنجمينا.

ونظراً لبعده مسافة تشاد عن أي ميناء بحري فإن تكلفة النقل فيها تصبح مرتفعة جداً مقارنة مع بقية الدول المجاورة لها، مما يؤدي إلى تأخر عملية التنمية الاقتصادية بها.

ثانياً: البيئة الاقتصادية في تشاد:

يقصد بالبيئة الاقتصادية جميع العوامل التي تؤثر على القوة الشرائية للمستهلكين، ونماذج الإنفاق العام لديهم، لذا أصبح توافر القوة الشرائية للمستهلكين، ونماذج الإنفاق لدى مجتمع ما أمر ضروري لتوافر القوة الشرائية لدى الأفراد التي تعتبر من الشروط الأساسية لقيام أسواق طالما أن الرغبات وحدها لا تكون سوقاً.

وتنقسم البيئة الاقتصادية إلى شقين هما البيئة الاقتصادية الدولية، البيئة الاقتصادية على مستوى كل دولة، وهذه الأخيرة تسمى بالبيئة الاقتصادية الداخلية للدولة، وعلى المستوى الداخلي للبيئة الاقتصادية لكل دولة تختلف من دولة لأخرى حسب وضعها الاقتصادي، فالبيئة الاقتصادية للدول المتقدمة تختلف عن نظيراتها في الدول النامية، كما أن البيئة الاقتصادية للدول النامية أيضاً تختلف حسب هيكلها الاقتصادية التي تختلف من دولة إلى أخرى حسب مقوماتها الاقتصادية، وميزتها النسبية التي تتميز بها عن بقية الدول التي تُماثلها في مستوى النمو والدخل الفردي، وتشاد ليست بمعزل عن هذا التقسيم، حيث تتميز ببيئتها الاقتصادية وفقاً لاعتمادها بشكل أساسي على القطاع الأولي الذي يركز على الزراعة والثروة الحيوانية، والخريطة الآتية تبين ذلك.

خريطة رقم (٢) النشاط الاقتصادي في دولة تشاد حسب الأقاليم



المصدر: جمهورية، تشاد، وزارة الاقتصاد، خريطة المؤشرات الاقتصادية.

توضح الخريطة رقم (٢) أعلاه المقومات الاقتصادية لدولة تشاد وعلاقتها بالبيئة، وذلك منذ فترة الاستقلال، ويمكن بيان مقومات البيئة الاقتصادية لدولة في الآتي:

١. قطاع الزراعة: تعد الزراعة أبرز القطاعات الاقتصادية في تشاد، حيث تحتل مكانة إستراتيجية نظراً لمميزات هذا القطاع والفرص التي ينفرد بها، ونقصد بالزراعة هنا زراعة الحبوب والغلل إضافة إلى الغابات والثروة الحيوانية، ويعتبر القطاع الزراعي في تشاد، أكبر القطاعات الاقتصادية وأهمها على الإطلاق وذلك قبل ظهور البترول، إذ يشارك هذا القطاع بحوالي ٤٥% من إجمالي الناتج المحلي ويمكن القول أن تشاد تعتمد اعتماداً رئيسياً على الزراعة.

٢. قطاع الثروة الحيوانية في تشاد: يرتكز اقتصاد تشاد، رغم إنتاج البترول على الثروة الحيوانية، حيث يساهم هذا القطاع بنسبة (١١- ١٦%) من الناتج المحلي الإجمالي و ٥٠% من الإنتاج الزراعي، ويضمن معيشة حوالي ٤٠% من سكان الريف ويمثل ٢٠% من صادرات تشاد وأكثر باستثناء البترول، وتمتلك تشاد ثروة حيوانية كبيرة، ويقدر مجموعة الكميات المتاحة من اللحوم ما بين ١٠٠٠.٠٠٠ إلى ١٣٠.٠٠٠ طن سنويا، وتقدر الكمية المنتجة من الألبان ٢٢٠.٠٠٠ طن مكافئ من الحليب سنويا، ولدى قطاع تربية المواشي الواسع إيرادات من الصادرات بحوالي ٣٠٠ مليون دولار أمريكي، مما يجعل هذه المنتجات في تصدر قائمة الصادرات قبل القطن، باستثناء البترول^٦.

٣. قطاع الصناعة: تتصف الصناعة في تشاد بالطابع البدائي حيث أنه لا توجد صناعات بالمعنى الواسع الذي يمكن أن يكون له تأثير كبير على الاقتصاد الوطني، ومع ذلك فإنه توجد في تشاد بعض الصناعات التحويلية المتمثلة في: المنسوجات القطنية، تعليب اللحوم، مواد البناء، السكر، الصابون، التبغ، والمشروبات، والبتروكيماويات، وكذلك الأحذية التي تصنع محليا، إضافة إلى مصانع الإسمنت التي لا تكاد تُسد حاجة السوق الداخلية، ونظرا لعدم اعتناء الدولة بهذا القطاع الحيوي فإنه لم يساهم بقيمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

٤. قطاع التعدين: تتمتع تشاد ببعض الثروات المعدنية مثل البترول الذي بدأ تصديره عام ٢٠٠٣م، وهناك مخزون كبير من الذهب، الحديد، اليورانيوم، الزنك، والرخام الذي لم يُستغل حتى الآن^٧، إلا أن الذهب ظهر قريبا في شمال تشاد ووسطها، فالذهب الشمالي ظهر في إقليم (تبيستي) الذي يقع في أقصى الشمال بالقرب من الحدود النشادية الليبية، تم اكتشافه في عام ٢٠١٢م وكذلك تم التنقيب فيه بشكل كبير، أما الذهب الذي ظهر في وسط البلاد حيث تم اكتشافه بإقليم البطحاء في عام ٢٠١٥م، وخاصة بمحافظة (فتري) وفي عام ٢٠١٦م أصدرت السلطات قرار بمنع التنقيب في الذهب سواء كان ذلك في المنطقة الشمالية (تبتسي) أم في وسط البلاد حيث إقليم (البطحاء)، مما جعله يتحول إلى محمية بعد ما كان محل لعمليات التنقيب.

٥. قطاع الثروة السمكية والدواجن في تشاد:

يساهم صيد الأسماك بنشاط هام في الاقتصاد التشادي، حيث يوفر لصيادي الريف الفقراء بعض ما يحتاجونه، ويبلغ المتوسط السنوي لإنتاج الأسماك ما بين ٦٠.٠٠٠ طن إلى ٨٠.٠٠٠ طن في سنة الجفاف و ١٢٠.٠٠٠ طن في السنة الممطرة، ويمثل ٣% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل به قرابة ٣٠٠.٠٠٠ نسمة منهم ٣٠.٠٠٠ من المحترفين^١، و ١٥٠ ألف صياد في أوقات موسمية أي ٣٠% من نشاطهم مثل شعب قبيلة ماسا Massa، و ١٥٠ ألف من الأشخاص العامة يصطادون حسب الفرص، ويبلغ قيمة الإنتاج الكلي الظاهر للصيادين بحوالي ٤ مليارات فرنك سيفا سنويا، غير أن نسبة ٧٥% من هذا الإنتاج يستهلك محليا والـ ٢٥% والذي يمثل مليار فرنك سيفا يعد من حصيلة الصادرات التشادية، وتمثل حصيلة التصدير الفعلي لإنتاج الصيادين بنحو ٨% من الدخل القومي تقريبا ونحو ١٢% من قيمة الصادرات التشادية الإجمالية^٢.

المبحث الثاني

السياسة النقدية وتطبيقاتها في دولة تشاد

يمكن بيان السياسة النقدية في تشاد وتطبيقاتها على النحو التالي:

أولاً: **السياسة النقدية:** تعرف السياسة النقدية بأنها عبارة عن تلك البرامج أو الإجراءات التي تنتهجها السلطات النقدية لتنظيم النقد في المجتمع وصولاً للأهداف المرغوبة، و في معظم البلدان يقوم بهذه الإجراءات البنك المركزي، وتعرف بأنها التدخل المباشر المتعمد من طرف السلطات النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية^٣.

ويقصد بالسياسة النقدية قيام البنك المركزي بتغيير كمية النقود في المجتمع زيادة ونقصانا وذلك بتأثيره على حجم الائتمان وأسعار الفائدة عن طريق استخدام أدواته

التقليدية (أدوات السياسة النقدية) للتأثير على الاستثمار وبالتالي على النشاط الاقتصادي في المجتمع.

ثانياً: أدوات السياسة النقدية: تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بطريقة غير مباشرة من خلال السياسة النقدية التي تتبعها، ويعتبر التأثير على حجم وسائل الدفع في المجتمع من أهم جوانب السياسة النقدية، وذلك بامتصاص النقود الزائدة أو توفير أرصدة تغذية جديدة للتعامل، وتمارس السياسة النقدية تأثيرها على النشاط الاقتصادي من خلال مجموعتين من الأدوار المتاحة للتأثير على عرض النقود وتنظيم الائتمان هما^{١١}:

المجموعة الأولى: هي الأدوات العامة وهي مصممة للتأثير على الحجم الكلي للنقود والائتمان وليست مصممة لمجالات النقود والائتمان من خلال القطاعات الجزئية للاقتصاد، وهذه الأدوات هي عمليات السوق المفتوحة وأسعار الخصم، ونسبة الاحتياطي النقدي.

المجموعة الثانية: هي الأدوات الخاصة التي تؤثر على الحجم الكلي للنقود والائتمان من خلال قطاعات خاصة في الاقتصاد، فهي تتعلق بالتأثير المباشر على الحصة المقررة من النقود والائتمان المخصصة لقطاع معين من الاقتصاد.

هذا إضافة إلى استخدام السلطات النقدية نفوذها في الرقابة المباشرة على الائتمان من خلال أسلوب الاقتطاع الأدبي والتعليمات الملزمة^{١٢}.

ثالثاً: النظام المصرفي في تشاد: يتكون الجهاز المصرفي التشادي من البنك المركزي والبنوك التجارية وشركات التامين والمؤسسات المالية، ويقع البنك المركزي التشادي على رأس الجهاز المصرفي، وتعد تشاد عضو في إقليم الفرنك الأفريقي CFA والذي يضم 14 دولة في غرب أفريقيا ووسطها، وتقع تشاد ضمن المجموعة الأفريقية الوسطى وتلك المجموعة لها بنك مركزي يطلق عليه اسم BEAC وهذا اختصار من اللغة الفرنسية لأسم (Banque des États de L'Afrique Centrale) بمعنى البنك المركزي لدول وسط أفريقيا (أو أفريقيا المركزية) ومقره الرئيسي في ياوندي عاصمة

الكاميرون غير أن له فروع في كل الدول الأعضاء، حيث يقوم كل فرع بنفس وظيفة البنك الرئيسي، باستثناء إصدار النقود والتي تعتبر من اختصاص الفرع الرئيسي فقط، وتعني كلمة CFA وهي اختصار من اللغة الفرنسية لجملة

(France de la Communauté Financière Africaine) أي أن هذه العملة في الأصل عملة فرنسية مع تعديل بسيط في الشكل لإدارة المستعمرات الفرنسية فيما وراء البحار (France d' Outre Mer) ومن المعلوم أنه قبل وجود العملة الأوروبية الموحدة، كان الفرنك الفرنسي FF هو الذي يغطي الفرنك الأفريقي CFA في الأسواق العالمية، حيث يقع الفرنك الأفريقي CFA ضمن المناطق النقدية الملحقة، ولهذه المناطق خصائص أربع أساسية:

- أن مختلف عملات المنطقة مرتبطة بعملة المتربول القديم.
 - أن عملات المنطقة سهلة التحويل فيما بينها.
 - أن النقد الأجنبي الذي يربحه كل بلد يوضع تحت تصرف دول المنطقة.
 - أن لها أجهزة مشتركة للإدارة.
- ويرى العديد من الكتاب أن وقوع أي دولة متخلفة في منطقة نقدية له عدة عواقب منها ما يلي:

- هروب الدخول الموزعة على البلدان الأعضاء إلى المتربول القديم.
- بما أن المنتجات المصنوعة تصل بأسعار مناسبة إلى البلدان الأعضاء، لذا لا يعود ثمة فائدة من التصنيع^{١٣}.

وبالتالي فإن وقوع تشاد في منطقة نقدية ملحقة اضعف من قدرتها على التصنيع بشكل كبير، هذا فضلاً عن مشاكله الأخرى التي أعاققت التنمية، ففي ٨ يناير ١٩٩٢م أعلن رسمياً عن تخفيض قيمة الفرنك الإفريقي CFA بنسبة 50% مقابل الفرنك الفرنسي FF وبذلك أصبحت النسبة بين الفرنك الإفريقي CFA والفرنك الفرنسي FF كما يلي:

100 فرنك إفريقي CFA = 1 فرنك فرنسي FF بعد أن كانت 50 فرنك إفريقي CFA = 1 فرنك فرنسي FF، وقد أدى هذا التخفيض بصفة عامة إلى انخفاض قيمة العملة الإفريقية CFA الشرائية بالنسبة للمواطنين بنسبة 50% وازدياد تكاليف الإنتاج الصناعية بنفس القيمة في حين ارتفعت الأسعار بالنسبة للمنتجات بمقدار الضعف، ويمكن القول: إن تخفيض سعر صرف العملة الإفريقية CFA قد وسع هوة التخلف الاقتصادي في المنطقة كلها وليس في تشاد وحدها، وقد جعل ذلك المنشآت الاقتصادية في المنطقة أكثر اعتماداً على الخارج، كما أنه أعاق إلى حد كبير برامج التنمية الاقتصادية لاسيما في المجال الصناعي والبنية التحتية^١.

والممتنع للنظام المصرفي التشادي خلال العقود الماضية سيلاحظ التبعية المصرفية في أجل إشكالها، بل أن البنك المركزي التشادي ما هو إلا فرع من فروع بنك BEAC الذي يقوم بإصدار البنكنوت لدول المجموعة الإفريقية الوسطى، كما سيلاحظ بوضوح أن تلك الأجهزة المصرفية العاملة في تشاد قد تخصصت في منح قروض قصيرة الأجل لرجال التجارة والصناعة وغالبيتهم من كبار التجار والموظفين أو أجانب، في حين ابتعدت تلك البنوك عن تمويل المشروعات الاستثمارية في القطاع الصناعي إلا فيما ندر.

وعلى ذلك يمكن القول: إن قوة هذه البنوك الأجنبية المتواجدة في المراكز الكبرى للتجارة والمال والأعمال (أنجمينا- ابشه- سار)، بالإضافة إلى اعتماد تلك البنوك على مراكزها في الخارج، عمل على إضعاف الاقتصاد التشادي لا إلى تقويته، كما أنه حال دون قيام الدولة باتباع سياسة تنمائية مع مصالح الاقتصاد القومي، ونظراً لاعتماد تشاد على محصول رئيسي واحد (القطن) فإن ذلك أعطى لأنشطة تلك البنوك صفة موسمية.

حيث يسيطر على سوق البنوك في تشاد ثمانية بنوك هي: أيكو بنك (ECO BANK) والشركة العامة التشادية (SGT) يستحوذان على ٥٥% من القروض الممنوحة، والبنك الزراعي التجاري (BAC)، وبنك شاري التجاري (BCC)، والبنك التجاري التشادي (CBT)، وأورى بنك (ORA BANK)، والبنك المتحدة

الإفريقي (UBA) وبنك الساحل والصحراء وللاستثمار والتجارة (BSIC)، ويعاني القطاع الخاص في تشاد من صعوبات في الحصول على القروض المصرفية؛ ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها^١:

١. **طبيعة الموارد البنكية:** إذ تمثل الودائع ٨٤% من حجم الودائع الإجمالية؛ الأمر الذي يحول دون تمكن البنوك من منح المزيد من القروض الاستثمارية المتوسطة والطويلة الأجل.

٢. **ضعف الأصول المالية للبنوك التجارية:** فالأصول المالية للبنوك الثمانية العاملة في تشاد تبلغ ٨٥٠ مليار فرنك سيفا، أي ١٣% فقط من الناتج المحلي الإجمالي.

٣. **ضعف معدل انتشار البنوك:** حيث يعتبر معدل انتشار البنوك في تشاد من اضعف المعدلات في دول وسط إفريقيا؛ إذ يصل إلى ١.١٢%، وتتمركز أغلب هذه البنوك في أنجمينا، ويندر حضورها في باقي أقاليم البلاد.

رابعاً: تطبيقات أدوات السياسة النقدية في تشاد: يمكن تقسيم أدوات السياسة النقدية التي تم تطبيقها في تشاد على النحو التالي:

أ. **الأدوات الكمية:** تشمل هذه الأدوات الوسائل المعروفة للتحكم في كمية وحجم النقود، وهي سعر إعادة الخصم، السوق المفتوح، نسبة الاحتياطي القانوني، ويمكن تناول ذلك فيما يلي:

١. **سعر إعادة الخصم،** يقصد بسعر الخصم سعر الفائدة الذي يعيد به البنك المركزي خصم الأوراق التجارية التي سبق وأن خصمها البنك التجاري، وهو عبارة عن الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي، مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية وأذونات الخزينة في المدة القصيرة.

حيث قام البنك المركزي التشادي بعد التشاور واخذ الرأي من البنك المركزي لدول إفريقيا المركزية بخفض سعر إعادة الخصم، خلال فترة التسعينات أكثر من مرة بمعدل ١%، ٢% خلال العامين ١٩٩٨م، و١٩٩٩م على التوالي؛ رغبة في زيادة

الاستثمار ودعمًا لسياسة الدولة في جذب رؤوس الأموال الأجنبية^{١٦}، كذلك قام البنك المركزي في العام ٢٠١٦م، عقب دخول تشاد في أزمة مالية وفي ضوء الإجراءات التقشفية التي اتخذتها الدولة وعرفت باسم الـ ١٦ إجراء (السيز ميزير)، برفع سعر الفائدة على إعادة سعر الخصم بزيادة قدرها ٢%.

٢. **السوق المفتوحة:** يقصد بسياسة السوق المفتوحة، قيام البنك المركزي بدخول سوق الأوراق المالية بانعاً أو مشترياً للأوراق المالية من المتعاملين في السوق المالية سواء كانوا بنوكاً أو أفراداً من جميع الأنواع وخاصة سندات الخزنة، وذلك بهدف خفض أو رفع قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، وقد قام البنك المركزي التشادي بدعم من البنك المركزي لدول إفريقيا المركزية، ببيع سندات ذات إصدار حر بقيمة ١٣١٤٥٧ مليون فرنك سيفا من أجل خفض العجز في موازنة ٢٠١٦م، الأمر نفسه الذي تكرر ببيع سندات بقيمة ٢٣٤٠٠٠ مليون فرنك سيفا لخفض العجز في موازنة ٢٠١٨م، كذلك تم بيع سندات بقيمة ٣٣٥٠٠٠ مليون فرنك سيفا لخفض العجز في موازنة ٢٠٢١م.

٣. **نسبة الاحتياطي الإجمالي:** عادة ما يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعها في شكل رصيد سائل لدى البنك المركزي ويطلق على هذه النسبة اسم الاحتياطي القانوني، حيث أن البنوك التجارية يجب عليها وبصفة إجبارية وبمقتضى القانون الاحتفاظ بها في حسابات البنك المركزي الذي يحق له تحديد هذه النسبة حسب أهدافه.

لذا شهدت الفترة من عام ١٩٩٥م إلى عام ٢٠٠٤م انخفاض في نسبة الاحتياطي الإجمالي من ١٠% إلى ٨%، ثم انخفضت النسبة مرة أخرى خلال الفترة من عام ٢٠٠٥م إلى عام ٢٠١٥م لتصل إلى ٧%، ثم ارتفعت إلى ١٢% خلال الفترة من العام ٢٠١٦م إلى العام ٢٠٢٠م، في ظل الإجراءات التقشفية التي اتخذتها الدولة، لتستقر النسبة بعد ذلك عند ١٠%.

ب. **الأدوات الكيفية (نوعية):** يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات كيفية للتأثير في كيفية الائتمان واتجاهاته، حيث أن هذه الأدوات (النوعية) تستطيع التمييز بين الأنشطة المختلفة من حيث رفع حجم الائتمان لنشاط معين وخفضه لآخر بمعنى آخر تهدف هذه الأدوات الكيفية (المباشرة) إلى التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان وليس على حجم الائتمان الكلي، وذلك عن طريق توجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة، وحجبه عن المجالات التي لا تخدم الاقتصاد الوطني، وهذه الأدوات كثيرة منها^{١٧}:

١. **تأطير القروض:** قد تقوم السلطة النقدية بتحديد سقف معين لحجم القروض التي يمكن منحها للزبائن من طرف البنوك التجارية (السقوف النوعية للائتمان)، حيث اصدر البنك المركزي التشادي توجيه (نشرة) في ديسمبر ٢٠١٦م إلى جميع البنوك التجارية العاملة في تشاد، بأنه لا يجب أن يتجاوز ارتفاع مجموعة القروض الموزعة نسبة الـ ٢٠% من أموال الودائع.

٢. **التنظيم الانتقائي للقروض:** تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحياناً، حيث شمل التوجيه لصادر عن البنك المركزي التشادي في ديسمبر ٢٠١٦م، إعطاء أولوية للقروض الزراعية، واستيراد المواد الغذائية، كما شدد على ضرورة ألا تتجاوز هذه القروض فترة الـ ٣ سنوات، وان لا تتجاوز أيضاً نصف قيمة الضمانات المقدمة من طالبي القرض .

٣. **النسبة الدنيا للسيولة:** قام البنك المركزي التشادي بتوجيه من البنك المركزي لدول إفريقيا المركزية في عام ٢٠١٩م، بإجبار كل من: بنك أورى بنك (ORA BANK)، وبنك شاري التجاري (BCC) على تجميد نسبة ١٠% من أموال الودائع، وهذا تجنباً لخطر إفراط هذين البنكين في الإقراض بسبب ما لديهما من أصول مرتفعة السيولة.

٤. **فرض أسعار تفضيلية لإعادة الخصم:** الهدف من فرض أسعار تفضيلية لإعادة الخصم هو التأثير على الأنشطة الاقتصادية بتشجيع بعضها دون الآخر، وذلك عن

طريق خفض أو رفع سعر إعادة الخصم، حيث شملت نشرة البنك المركزي في ديسمبر ٢٠١٦م، تخفيض سعر إعادة الخصم للقروض الزراعية.

المبحث الثالث

الخطط الإستراتيجية للتنمية بدولة تشاد عقب استخراج البترول

ويمكن بيان الخطط الإستراتيجية للنمو وتخفيض الفقر التي أعقبت استخراج البترول والأسباب التي أدت إلى تأخر النمو الاقتصادي لتشاد في الآتي:
أولاً: **خطط التنمية الاقتصادية في تشاد بعد استخراج البترول:**
قامت تشاد بوضع عدد من الخطط الاقتصادية - بهدف تحقيق التنمية وتخفيض الفقر- وضرورة تعزيز الاستثمار العام والخاص وتطويرهما، ويمكن بيان ذلك على النحو الآتي:

١. البرنامج الوطني لتطوير القطاع الخاص (PNDSP) ١٩٩٩- ٢٠٠٢م (سبق هذا البرنامج استخراج البترول).

تم اعتماد هذا البرنامج في اجتماع المجلس الوزاري في يونيو ١٩٩٩م، وقد تضمن تطوير القطاع الخاص من خلال الموضوعات التالية: تحسين المناخ الإداري والتنظيمي والقانوني، وتوفير خدمات جيدة للشركات، وتوعية ونشر ثقافة الشركة، ومن أهم الأولويات التي احتواها لتحقيق المحاور الإستراتيجية ما يلي^{١٨}:

أ. تحسين البيئة القانونية للشركات، كتبسيط إجراءات إنشاء الشركات، وتطبيق مجموعة القواعد القانونية المعتمدة في إطار المعاهدة الخاصة بإنشاء منظمة موائمة قوانين الأعمال في إفريقيا (OHADA).

ب. تقديم الدعم المباشر لتطوير الشركات المحلية، وذلك عبر تقديم التمويل والمنح والتمويل المصغر، وتقديم الحوافز الاقتصادية والضريبية، وربطها بالتدريب وتوظيف الشباب.

جـ. إتاحة المعلومات الضرورية للقطاع الخاص، فيما يتعلق بالفرص المتاحة في الأسواق وتكاليف التكنولوجيا، والأوضاع الاقتصادية، وقوانين الأعمال.

٢. الإستراتيجية الوطنية الأولى لمحاربة الفقر (SNRP1) ٢٠٠٣-٢٠٠٦م.

تم تطبيق هذه الإستراتيجية من الفترة ما بين ٢٠٠٣-٢٠٠٦م، بهدف تقليص حدة الفقر، وأكدت على خمسة محاور إستراتيجية: تعزيز الحكم الرشيد، وضمان نمو اقتصادي قوي ومدعوم، وتحسين رأس المال البشري، وتحسين الظروف المعيشية للفئات الضعيفة، واستعادة وحماية النظم الايكولوجية^١، ولتحقيق ذلك رأت الدولة في ذلك الوقت ضرورة إنشاء شبك موحّد لتسهيل الإجراءات الإدارية للشركات، وإنشاء صندوق للضمان، وإنشاء محاكم تجارية، ومد شبكات البنوك وشركات التأمين في كافة أرجاء البلاد، ومضاعفة بنية التمويل المصغر.

وجدير بالذكر القول: إن تشاد قد حققت خلال الفترة من ٢٠٠٣م وحتى ٢٠٠٦م معدل نمو بلغ ١٤% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن ٧٠% من النفقات الحكومية تم توجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية لتخفيض الفقر^٢.

ورغم أهمية هذه الإستراتيجية في تخفيض حدة الفقر بشكل عام، وتعزيز الاستثمار بشكل خاص، لما تضمنته من بنود مهمة، إلا أنها لم تنفذ بالطريقة التي خطت لها؛ وذلك نتيجة للتمرد المسلح الذي نشب آنذاك، وغياب الحكم الرشيد، وعدم الالتزام بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي وعدت الدولة بتقديمها.

٣. الإستراتيجية الوطنية الثانية لمحاربة الفقر (SNRP2) ٢٠٠٨-٢٠١١م.

تم تطبيق هذه الإستراتيجية في الفترة ما بين ٢٠٠٨-٢٠١١م، واعتمدت على خمسة محاور إستراتيجية هي: تقوية الحكم الرشيد؛ لتعزيز التعايش الاجتماعي، وخلق بيئة اقتصادية مواتية؛ لنمو اقتصادي قوي ومتنوع، وتطوير مقدرات نمو القطاع الريفي، وتطوير البنية التحتية، وتطوير الموارد البشرية، كم أكدت الدولة عند صياغة هذه

الإستراتيجية، على أن القطاع الخاص له دور محوري في خلق بيئة اقتصادية مواتية لنمو اقتصادي قوي، ولذا يجب تعزيزه ودعمه من خلال الأولويات التالية^{٢١}:

أ. تأسيس إطار للحوار الدائم بين الدولة والقطاع الخاص، بهدف تكامل السياسات الدولة، ووضع حلول للمشاكل التي تؤثر على سير الأنشطة الاقتصادية.

ب. إصلاح الإطار القانوني، بإعادة النظر في القانون التجاري، وتطبيق نصوص موائمة قوانين الأعمال في إفريقيا (OHADA)، وتطوير المحاكم التجارية.

ج. تبسيط النظام الضريبي وإصلاح الجمارك؛ وذلك بهدف زيادة الموارد المالية للدولة وتسهيل بيئة الشركات عبر القضاء على الروتين والتهرب والرشوة.

د. أصلح قانون الاستثمار؛ وذلك من خلال تفعيل ميثاق الاستثمار للتجمع الاقتصادي والنقدي لوسط إفريقيا (CEMAC) والذي تم اعتماده من قبل الجمعية العمومية للتجمع في عام ٢٠٠٧م.

هـ. شفافية إجراءات الدخول في الأسواق العامة؛ وذلك لتعزيز القطاع الرسمي على المنافسة، وتصفية المتأخرات المحلية، لذلك تم إنشاء شبك موحد بقرار من رئيس الوزراء لمنح العقود العامة.

و. تطوير البنية التحتية، وخاصة النقل والطاقة، وإصلاح الإدارة العامة.

ز. تقوية قدرات الموردين، من خلال تعزيز أساليب الإدارة والحصول على التكنولوجيا الحديثة.

ولقد واجهت هذه الإستراتيجية العديد من المعوقات التي حالت دون تحقيقها لما خطط لها منها: عدم كفاية الموارد المالية الموزعة على الأولويات، وعدم الحصول من المنظمات المالية الدولية، على الموارد المالية التي لها صلة بمبادرة الدول الفقيرة الأكثر مديونية.

٤. الإستراتيجية الوطنية للتمويل الأصغر ٢٠٠٩-٢٠١٣م.

اعتبرت الدولة هذه الإستراتيجية وسيلة لدعم مختلف السياسات القطاعية التي تساهم في تخفيض حدة الفقر، لذلك سعت لتحقيق الأهداف التالية: تحسين المناخ والإطار المؤسسي الذي يسمح بتطوير أنشطة التمويل المصغر، وزيادة حصول الفقراء وأصحاب الدخول الضعيفة على الخدمات المالية من قبل مؤسسات التمويل المصغر (EMF)، وتقوية العلاقة بين البنوك ومؤسسات التمويل المصغر، وتشجيع تطور مقدمي خدمات التمويل المصغر على المستوى المحلي.

استندت هذه الإستراتيجية على ثلاثة محاور هي: إيجاد إطار مؤسسي محفز لتعزيز وتطوير التمويل المصغر، وحصول نحو ٥٠٠٠٠٠ فرد من ذوي الدخول الضعيفة على خدمات التمويل المصغر، وتطوير الشراكة الإستراتيجية بين البنوك ومؤسسات التمويل المصغر^{٢٢}. وقد قدرت التكاليف المالية لتحقيق تلك المحاور بـ ١٥.٦٤٧ مليار فرنك سيفا (نحو ٣٦.٣٩ مليون يورو) موزعة على ٥ سنوات.

٥. الخطة الوطنية للتنمية (PND) ٢٠١٣-٢٠١٥م.

لقد عمدت الدولة التشادية على وضع هذه الإستراتيجية، من أجل تخفيض حدة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي، ولتحقيق ذلك أكدت على ضرورة أخذ التدابير اللازمة لزيادة الاستثمار في القطاع الخاص، وتطوير دوره في النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل وتكوين الثروة؛ لذلك حددت في القطاعات الفرعية التابعة للقطاع الخاص الأولويات التالية: العمل على تعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتنمية قطاع الصناعة والصناعات الزراعية، وتعزيز التجارة، وتطوير القطاع الحرفي، وتطوير قطاع السياحة، وترقية القطاع البنكي.

ومن أجل تحقيق أهداف هذه الخطة، خططت الدولة التشادية إلى تنفيذ البرامج التالية: برنامج تحسين الإطار العام للإعمال في تشاد، وبرنامج تقوية المؤسسات الداعمة لإنشاء وتعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج تحسين الأداء التقني

والاقتصادي والمالي للشركات الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج إعداد الإستراتيجية الوطنية للاستثمارات والصادرات، وبرنامج إدارة وبناء البنية التحتية للموانئ البرية، وقد قدرت التكاليف المالية لتحقيق ذلك بـ ٤٥.٤٧٦.٤٤٨.٨٠١ مليار فرنك سيفا^{٢٣} (ما يقارب ١٠٧.٧٦٤ مليون يورو).

٦. الرؤية الإستراتيجية لتعزيز الاستثمار الخاص ٢٠١٦-٢٠٢٠م.

اعتمدت الدولة لتعزيز الاستثمار الخاص خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠٢٠م على إستراتيجيتين وذلك كما يلي:

أ. الإستراتيجية الوطنية للتجارة: تضمنت هذه الإستراتيجية خمسة محاور هي: تقوية الإطار المؤسسي والتنظيمي للتجارة؛ من أجل جعل إدارة التجارة أكثر كفاءة، وتكامل وتطوير السوق الإقليمي، من أجل تحسين الجوانب المتعلقة بالتكامل وتسهيل التبادل التجاري، وتنويع الأسواق؛ من خلال دعم وتعزيز القطاع الخاص المصدر، وتعزيز الشراكة التجارية الدولية، وتعزيز المبادرات النسائية؛ من خلال دعم مشاركة النساء التشاديات في مجال التجارة.

ب. خطة الأعمال ذات الأولوية (٢٠١٦-٢٠٢٠م) للدراسة التشخيصية الثانية للتكامل التجاري في تشاد (PAP/EDIC2): تضمنت هذه الخطة المحاور الإستراتيجية التالية: تحديث الإطار التنظيمي والقانوني لمجال التجارة والاستثمار والعمالة، وتقوية قدرات المؤسسات المكلفة بالتجارة، والدعم الخاص للمؤسسات التجارية الخاصة، وتطوير المعدات والبنية التحتية للتجارة.

ويمكن القول: أنه بالرغم من تحديد بدايات تطبيق هذه الخطط الاقتصادية بـ: (٢٠٠٣م) في الوثائق الخاصة بذلك، إلا أن بداياتها سبقت ذلك عندما قامت الحكومة التشادية بطلب مساعدات مالية لتمويل برامجها للتنمية من المؤسسات المالية الدولية المانحة كصندوق النقد الدولي "FMI" والبنك الدولي "BM" وتخلل ذلك العديد من اللقاءات بين الأطراف المعنية فيما يعرف بمفاوضات

الموائد المستديرة بمدينة "جنيف" بسويسرا سنة ١٩٩٨م، وهذا يعني أن الحكومة فكرت في تلك البرامج حتى قبل تاريخ تلك اللقاءات، ونتج عن تلك الاجتماعات اتفاق بين الأطراف المعنية على تحديد وسائل وضع برامج تلك السياسات وتحديد أهدافها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما اشتمل الاتفاق على تحديد آليات وضع تلك السياسات التي تمثلت آلياتها في لجنة مشتركة تضم في عضويتها عدد من مندوبي القطاع العام والخاص وممثلي الجمعيات المدنية والمؤسسات الدولية المانحة كالجمعية الدولية للتنمية (AID)، وصندوق النقد الدولي (FMI)، والبنك الدولي (BM) وغيرهم من الدول والمؤسسات التي وافقت على المساهمة في التمويل برامج التنمية الوطنية^{٢٤}.

وبناءً على تلك الاتفاقيات قامت الحكومة التشادية في عام ٢٠٠٠م بتكوين اللجنة الفنية لدراسة وإعداد وضع برامج الخطة الجديدة، وتم تكوينها من ١٥ عضواً من القطاع العام في الدولة التشادية، ١٦ عضواً من جمعيات المجتمع المدني بتشاد، ٢ عضو من القطاع الخاص الذي يشمل الشركات والمؤسسات الخاصة، ٢ عضو من الجمعية الوطنية النيابية التشادية، وبذلك قامت اللجنة الفنية بتنفيذ المهام بحضور ممثلي المنظمات الدولية كالمجموعة المشتركة للتقييم (J.S.A) Staff التابعة لصندوق النقد الدولي (IFM) والبنك الدولي (BM)، ومندوبي الدول المشاركة في تمويل البرامج التنموية بصفة مراقب، لسلامة إعداد برامج تلك الإستراتيجية الجديدة للتنمية الاقتصادية^{٢٥}، واستطاعت اللجنة من خلال تحليل المعلومات التي حصلت عليها بطريقة مباشرة من المعنيين تحديد نوعية ظاهرة الفقر في المجتمع التشادي وخطه والفئات الاجتماعية الأكثر تضرراً منه وأسباب انتشاره، واقتراح وسائل مكافحته من خلال البرامج التي ضمنها الإستراتيجية التي تم وضعها فيما بعد بهدف زيادة النمو ومعالجة مشاكل الفقر.

واستخدم المكلفون بدراسة تحديد خط مقياسي (الاستهلاك- الإنفاق الكلي) فالأول يستخدم لمعرفة خط الفقر الغذائي، يحدد متوسط تكاليف المواد الغذائية التي يحتاج إليها

الفرد في اليوم، والثاني لمعرفة خط الإنفاق، يحدد متوسط جميع تكاليف حياة الإنسان من المأكل والملبس والعلاج، والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (٣) الفرق بين مستوى خطي الفقر في المدن والريف التشادي

خطي الفقر:	في المدن الرئيسية بالبلاد	في المناطق الريفية
خط الفقر الغذائي	311 CFA (٠.٦٢٣)	١٥١ CFA (٠.٣٠٣)
خط الفقر العام	٤١٤ CFA (٠.٨٣)	١٩٥ CFA (٠.٣٩)

المصدر: Ministère du plan, du Développement, document de Stratégie Nationale de Réduction de la pauvreté, 2003.

يتضح من الجدول رقم (٣) أعلاه إن نتائج الدراسة التي قام بها المكلفون بالدراسة في المدن والأرياف التي قاموا بزياراتها تبين لهم أن خطي الفقر الغذائي والعام في المجتمع التشادي ليست بنفس الدرجة بل هناك فرق بينهما حيث قدر القائمون بالدراسة خط الفقر الغذائي في المدن بـ (٠.٦٢٣) 311 CFA، وخط الفقر العام بـ (٠.٨٣) ٤١٤ CFA، أما على المستوى الريفي فقدروا خط الفقر الغذائي بـ (٠.٣٠٣) ١٥١ CFA، وخط الفقر العام بـ (٠.٣٩) ١٩٥ CFA (بين القوسين يدل على قيمة الفرنك سيفا مقوم بالدولار الأمريكي).

الملاحظ أن جميع هذه التقديرات أقل بكثير من الحد الأعلى لخط الفقر الذي حدده البنك الدولي في سنة ١٩٨٥م بـ (٣٧٠) دولار أمريكي للفرد في السنة، والذي يسمح للإنسان بالعيش في أدنى مستوى للحياة اليومية^{٢٦}، كما أن هذه التقديرات أوضحت مدى عمق انتشار مشكلة الفقر التي يعاني منها المجتمع التشادي في المدن والريف بشكل عام.

جدول رقم (٤) الخطط الإستراتيجية والمبالغ المخصصة لتنفيذها الأرقام بالمليون فرنك سيفا

المدة المحددة لتنفيذها	الخطة
٢٠٠٣-٢٠٠٦م	الإستراتيجية الوطنية لتخفيض الفقر (S.N.R.P1)
٢٢٧ ٨٤٧٠٠١ FCFA	المبلغ الإجمالي لتنفيذها بالفرنك سيفا:
٢٠٠٨-٢٠١١م	إستراتيجية النمو وتخفيض الفقر (S.N.R.P2)
٥١٩٢٢١٧٨١ FCFA	المبلغ الإجمالي لتنفيذها بالفرنك سيفا:
٢٠١٣-٢٠١٥م	الخطة الوطنية للتنمية (PND)
٧٤٥٣٥٩٧٠٣ FCFA	المبلغ الإجمالي لتنفيذها بالفرنك سيفا

المصدر: تقرير البنك الدولي لتخفيض الفقر في تشاد، مالي والنيجر، ٢٠١٦م، بتصرف من الباحثون.

يوضح الجدول رقم (٤) أعلاه مجموع المبالغ المالية التي تم تخصيصها لتنفيذ إستراتيجية زيادة النمو وتخفيض الفقر في كل ثلاث سنوات ومن ثم المجموع الكلي لتنفيذ الخطة في جميع سنوات الخطط المحددة والتي تشمل الفترة الزمنية من: ٢٠٠٣ - ٢٠١٥م.

ثالثاً: مصادر ميزانية تنفيذ سياسات التنمية الاقتصادية: تركز مصادر ميزانية تمويل سياسات التنمية بشكل عام، والتنمية الاقتصادية بشكل خاص على الموارد المالية الوطنية التي أصبحت تعتمد على عائدات البترول منذ العام ٢٠٠٤م والذي أصبح له دور رئيسي في تحسين الأوضاع الاقتصادية في البلاد، حيث أدى إلى تزايد الناتج المحلي الإجمالي (PIB) منذ ذلك التاريخ حيث ارتفع في عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى حوالي ٤,٥% وزاد بنسبة ٥% فيما بعد.

كما ساهم في تخفيض التضخم المالي بالبلاد، بالإضافة إلى دوره الأساسي في الموازنة العامة للدولة بلغت عام ١٩٩٥م (٢٠٦٠٠٠ FCFA مليون فرنك) و أصبحت (٨٨٩٠٠٠ FCFA مليون فرنك) في عام ٢٠١٠م^{٢٧}، ثم إلى (١٠٥٢٦٦٩ FCFA مليون فرنك) في عام ٢٠٢٠م و (١٢٠٣٠٠٠ FCFA مليون فرنك) عام ٢٠٢١م^{٢٨} مما يدل على تحسن الأوضاع المالية للبلاد بعد حصولها على عائدات صادرات البترول، الأمر الذي سمح بتخصيص الكثير من الأموال لمشاريع التنمية.

المبحث الرابع

منهجية الدراسة وتحليل البيانات

أولاً: **منهجية دراسة الاقتصاد القياسي:** هي دراسة مجموعة من الأساليب المختلفة لإجراء تحليل الاقتصاد القياسي، وتتضمن نموذج الانحدار الخطي المتعدد، المنهج القياسي، المؤشرات الإحصائية والقياسية التي تم الاعتماد عليها في تحليل النموذج وشكل النموذج القياسي قبل التحليل.

أ. **نموذج الانحدار الخطي المتعدد:** نموذج الانحدار الخطي يسمح بكفاءة تثبيت العوامل الأخرى أثناء الآتي:

١. اختبار تأثيرات المتغير المفسر على المتغير التابع حيث يسمح بوضوح ارتباطها بها.
٢. رغم أن النموذج خطي في معلماته وبالتالي يمكن استخدامه في حالة النموذج غير الخطي للعلاقات بالاختيار الملائم للمتغير التابع والمتغيرات المفسرة.
٣. يمكن تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية عليه بسهولة، وكل ميل مقدر يقاس التأثير الجزئي للمتغير المفسر المختار على المتغير التابع مع ثبات كل المتغيرات المفسرة الأخرى.

٤. معامل التحديد (R^2) يمثل نسبة التغير في العينة من المتغير التابع التي تفسر بواسطة المتغيرات المفسرة، وهي تعمل كمعيار لجودة التقدير، ومن الضروري أن لا يعول على قيمة هذا المعامل كثيراً وذلك عند تقييم النماذج.

٥. تحت افتراضات غوس-ماركوف الأربعة الأولى، مقدرات طريقة المربعات الصغرى العادية تكون غير متحيزة، وهذا يعني أن النموذج يتضمن متغير غير ملائم له ولا تأثير له في حيادية معاملات النموذج المقدر الثابتة والمعاملات الأخرى. من ناحية أخرى حذف متغير ملائم للنموذج يتسبب في تحيز مقدرات OLS في كثير من الحالات يمكن من تحديد اتجاه التحيز.

٦. تحت افتراضات غوس-ماركوف الخمسة، فإن تباين الميل المقدر بـ OLS يغطي بتباين حد الخطأ العشوائي المتزايد، ويمكن أن يتناقص بتزايد حجم عينة المتغيرات.

ب. **المنهج القياسي:** اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي الذي يعد أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي ويهتم بالتحليل الكمي للعلاقات الاقتصادية، وذلك بغرض الوصول إلى أفضل مقدرات تعبر عن تلك العلاقات، وهو العلم الذي يجمع بين النظرية الاقتصادية والإحصاء والرياضيات.

١. **مراحل الدراسة القياسية:** تمر منهجية الدراسة القياسية بأربعة مراحل هي ^{٢٩}:

- **وصف النموذج:** فيها يتم توصيف النموذج القياسي عند الإقبال لتقدير المعادلة/المعادلات التي تعبر عن الظاهرة قيد البحث، وتعرف بمرحلة صياغة الفروض المثبتة.

- **تقدير النموذج:** مرحلة تقدير المعلمات، أي تقدير النموذج باستخدام الطرق القياسية الملائمة وتعرف بمرحلة اختبار الفروض المثبتة.

- **تقييم النموذج المقدر:** مرحلة تقييم عملية التقدير، حيث بعدها الباحث في الشروع في تقييم هذا التقدير والعمل به على أساس أنه موثوق به.

- **التنبؤ:** التقديرات التي تم الحصول عليها يستفاد منها في هذه المرحلة في اتخاذ القرار، فالمرحلتين الأولى والثانية هما الأهم في الدراسة القياسية، أما المرحتين الثالثة والرابعة فهما تقنيتان وتحتاجان للتدعيم بواسطة العلاقة النظرية.

ج. المؤشرات الإحصائية والقياسية للنموذج:

- **معامل التحديد (R^2):** هذا المؤشر يمثل نسبة التباين في المتغير التابع لتي تعزي للمتغيرات المفسرة الداخلة في النموذج مجتمعة. كما يطلق عليه اختبار القوة التفسيرية

وكلما كانت قيمة (R^2) عالية دل ذلك على جودة تقدير النموذج والتي، ومن خواص معامل التحدي (R^2) إنه يتخذ قيماً غير سالبة وإنه يتحد بين الصفر والواحد الصحيح^{٣٠}.

- إحصائية (F):

تستخدم قيمة اختبار (F) لتحديد المعنوية الكلية للنموذج وهذا يعنى اختبار تأثير المتغيرات المفسرة مجتمعة على المتغير التابع ، حيث تتم المقارنة باستخدام القيمة الاحتمالية لإحصائية (F) فإذا كانت المحسوبة أكبر من نظيرتها القيمة الاحتمالية يتم قبول فرض البديل القائل أن نموذج الانحدار معنوي، أما إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من نظيرتها القيمة المحسوبة يتم قبول فرض العدم القائل أن نموذج الانحدار غير معنوي، ويمكن الإشارة عند استخدام اختبار F إلى بعض الملاحظات قد تحدث في التطبيق العملي وهي^{٣١}:

1- عندما نختبر المعلمات المقدرة بصورة مستقلة باستخدام اختبار t يتضح أنها معنوية ففي الغالب عند اختبار معنويتها مجتمعة باستخدام اختبار F سوف تكون معنوية إحصائياً أيضاً.

2- قد يثبت كذلك عند اختبار معنوية المعلمات المقدرة بصفة مستقلة من خلال اختبار t أن كل واحدة منهما غير معنوية ولكن عند اختبار معنوية الانحدار ككل من خلال اختبار F يثبت أنه معنوي إحصائياً، ويحدث ذلك غالباً عندما تكون المتغيرات التفسيرية مرتبطة ارتباطاً قوياً فيما بينها.

3- قد يحدث في بعض الحالات أن تكون كل معلمة مقدرة لها معنوية إحصائية عند اختبارها بصفة مستقلة ولكن يثبت من اختبار معادلة الانحدار ككل أنها ليست لها معنوية إحصائية.

قد يثور سؤال أيهما أكثر أهمية في المعايير الإحصائية معامل التحديد أم اختبارات المعنوية، فعلى سبيل المثال أيهما أفضل أن يكون معامل التحديد مرتفعاً أم

تكون الأخطاء المعيارية للمعاملات المقدرّة منخفضة، بالطبع لن تكون عملية الحكم على النموذج المقدر صعبة إذا اتضح أن معامل التحديد مرتفعاً والأخطاء المعيارية منخفضة أو العكس.

ففي مثل هذه الحالات يوجد هناك اتفاق بين المعيارين في الحكم على النموذج، ولكن تنشأ الصعوبة عندما يكون معامل التحديد مرتفعاً وفي نفس الوقت الأخطاء المعيارية مرتفعة أو العكس، ففي هذه الحالات لا يوجد اتفاق بين المعيارين في الحكم على النموذج وهنا يظهر تساؤل هل تقبل المعاملات المقدرّة أم ترفضها.

ويري بعضهم أن قبول أو رفض المعاملات المقدرّة بناءً على معيار ما يعتمد أساساً على الهدف من تقدير النموذج، إذا كان الهدف هو التنبؤ فإن معامل التحديد يكون هو المعيار الأكثر أهمية، أما إذا كان الهدف من القياس هو تفسير بعض الظواهر الاقتصادية فإن اختبار المعنوية يعتبر هو الأكثر أهمية، وعموماً فإن الأولوية تعطي للمعايير الاقتصادية ثم تأتي بعدها المعايير الإحصائية والقياسية^{٣٢}.

- مؤشر ديربن - واتسون (DW):

إحصائية ديربن واتسون هي رقم يختبر الارتباط الذاتي في البواقي من تحليل الانحدار الإحصائي، إن أحد الافتراضات المهمة في النموذج هو أن معاملات الأخطاء العشوائية غير مرتبطة زمنياً، يسمى الارتباط بين المشاهدات المرتبطة زمنياً بظاهرة الارتباط الذاتي ويتم اكتشاف مشكلة الارتباط الذاتي عن طريق إحصائية ديربن واتسون (DW)، فإذا كانت قيمته قريبة من القيمة المعيارية وهي (2) أو تساويها دل ذلك على خلو المعادلة من مشكلة الارتباط الذاتي، أما إذا كانت القيمة أصغر من (2.5) دل ذلك على وجود ارتباط ذاتي موجب، و إذا كانت القيمة أكبر من 2.5 دل ذلك على وجود ارتباط ذاتي سالب^{٣٣}.

ومن مزايا اختبار ديربن واتسون سهل الاستعمال، واسع الانتشار، وأكبر الاختبارات التي تستعمل للارتباط الذاتي، وحسن الأداء في العينات الصغيرة وكذلك العينات الكبيرة.

ومن عيوبه يقترح بعضهم ضم منطقة اللا حسم إلى منطقة الرفض، لا يطبق على النماذج التي لا تحتوي على قاطع، ولا يستخدم إذا كانت عدد المتغيرات المستقلة عشوائية، يستخدم فقط في الحالة التي يكون فيها المتغير غير عشوائي^{٣٤}.

د. النموذج القياسي: اعتمدت الدراسة بصورة أساسية على نموذج قياسي يحتوي على معادلة واحدة ذات متغيرات مفسرة متعددة أي هو نموذج الانحدار الخطي المتعدد ويمكن صياغته على النحو التالي:

$$(GDP)_t = \beta_0 + \beta_1(INF)_t + \beta_2(EX)_t + \beta_3(INTR)_t + U_t$$

حيث أن:

(GDP) = المتغير التابع وهو الناتج المحلي الإجمالي السنوي، GDP محسوب بالأسعار الجارية.

INF = معدل التضخم العام، مبطئ التأثير لسنة واحدة (البنك المركزي لدول وسط أفريقيا - فرع تشاد ٢٠٢٢م).

INTR = هامش سعر الفائدة (وهو سعر الإقراض مطروحًا منه سعر الإيداع، %) = فرق سعر الفائدة هو معدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على القروض لعملاء القطاع الخاص مطروحًا منه سعر الفائدة الذي تدفعه البنوك التجارية أو البنوك المماثلة لها للودائع تحت الطلب أو لأجل أو الودائع الادخارية، وتختلف الشروط والأحكام المرفقة بهذه المعدلات من بلد إلى آخر، مما يحد من قابليتها للمقارنة^{٣٥}.

EX = سعر صرف الفرنك الفرنسي (اليورو حالياً) مقابل الفرنك سيفا الوسط إفريقي
(البنك المركزي لدول وسط أفريقيا – فرع تشاد ٢٠٢١م).

ثانياً: الشواهد التطبيقية:

أ. إجراءات القياس:

١. إعداد مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات النموذج على النحو أدناه:

جدول رقم (٥) مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات النموذج

variable	GDP	INF	INTR	EX
GDP	1	0.01	0.75	0.03
INF	0.01	1.00	-0.22	-0.01
INTR	0.75	-0.22	1	0.19
EX	0.03	-0.01	0.19	1

المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على بيانات الدراسة باستخدام تطبيق

EViews09 على الحاسب الآلي.

يلاحظ من الجدول (٥) أن المتغيرات المفسرة المستخدمة في النموذج ليست ذات علاقة ارتباطية فيما بينها باستثناء (INTR) و (INF) المرتبطتين عكسياً بنسبة ٢٢% وكذلك بين (INTR) و (EX) المرتبطتين طردياً بنسبة ١٩%. وأن (INTR) هو المتغير الأكثر ارتباطاً بالمتغير التابع (GDP) بنسبة 0.75.

٢. اختبار غرانجر للسببية:

جدول رقم (٦) ملخص جدول اختبار غرانجر

محصلة العلاقة السببية	القرار	إحصائية F		المتغير ٢	لا يتسبب	المتغير ١
		المجدولة	المحسوبة			
EX يتسبب GDP	قبول	2.03	2.20	EX	لا يتسبب	GDP
	رفض	2.03	0.02	GDP	لا يتسبب	EX
EX و INF يتسببان بالتبادل	رفض	2.03	0.23	EX	لا يتسبب	INF
	رفض	2.03	0.13	INF	لا يتسبب	EX
EX و INTR يتسببان بالتبادل	رفض	2.03	0.35	EX	لا يتسبب	INTR

أثر تطبيق السياسات النقدية على الاقتصاد الكلي في دولة تشاد ١٩٩٥-٢٠٢١م

د/ ناصر النابوي آدم & د/ المصدي الغالي داوود & د/ آدم محمد الكريم محمد الله

	رفض	2.03	1.13	INTR	لا يتسبب	EX
INF و GDP يتسببان بالتبادل	رفض	2.03	1.19	GDP	لا يتسبب	INF
	رفض	2.03	1.23	INF	لا يتسبب	GDP
INTR يتسبب GDP	رفض	2.03	0.19	GDP	لا يتسبب	INTR
	قبول	2.03	3.73	INTR	لا يتسبب	GDP
INTR و INF يتسببان بالتبادل	رفض	2.03	1.20	INF	لا يتسبب	INTR
	رفض	2.03	1.79	INTR	لا يتسبب	INF

المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على بيانات الدراسة باستخدام تطبيق EViews09 على الحاسب الآلي.

من الجدول (٦) أعلاه يتضح وفقاً لاختبار غرانجر أن سعر الصرف الفرنك الفرنسي (اليورو حالياً) مقابل نظيره الوسط إفريقي (EX) يتسبب في تغير الناتج المحلي الإجمالي التشادي (GDP) خلال فترة الدراسة وكذلك فإن هامش سعر الفائدة (INTR) يتسبب في تغير (GDP)، في حين يشير الاختبار إلى وجود تأثير متبادل ضعيف غير معنوي بين معدل التضخم العام في تشاد (INF) والناتج المحلي الإجمالي (GDP).

٣. تقدير النموذج:

لقياس أثر السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي في تشاد خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٢١م تم استخدام المنهج القياسي وتحديداً طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، من خلال التحليل بواسطة تطبيق برنامج EViews 9 على الحاسب الآلي حيث توصلت الدراسة إلى النتائج في المعادلة المقدره أدناه:

$$(GDP)_t = 4.76 - 1.82(INTR)_t + 1.48(INF)_t - 0.90(EX)_t$$

$$(2.5860) \quad (6.1000) \quad (1.4874) \quad (-0.9085)$$

$$R^2 = 62\% \quad F(26, 23) = 12.43 \quad DW = 0.55$$

ملاحظات:

- هامش سعر الفائدة تأثيره سالب ومعنوي إحصائياً على مستوى النشاط الاقتصادي.
- معدل التضخم تأثيره موجب ولكنه غير معنوي إحصائياً.

- سعر الصرف سالب التأثير لكنه غير معنوي إحصائياً.
- المؤشرات الإحصائية للمعنويات الكلية في النموذج ($R^2 = 62\%$) و ($F(26, 23) = 12.43$) أعطت نتائج إحصائية جيدة.
- بينما أعطى مؤشر درين - واتسون إشارة إلى وجود نوع من الارتباط الذاتي موجب ما بين حدود الخطأ العشوائي ($DW = 0.55$).

٤. إعادة تقدير النموذج:

بإعادة إجراء التقدير للمعادلة النموذج بإدخال نمط الإنحدار الذاتي لمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ الذي دل عليه مؤشر درين- واتسون ($DW = 0.55$).

حيث تم استخدام نموذج الإنحدار الذاتي المتباطئ Auto-regressive Distributed Lag Model من خلال إبطاء المتغيرات المفسرة وهي هامش معدل الفائدة، سعر صرف الفرنك الفرنسي (اليورو حالياً) بالفرنك سيفا ومعدل التضخم العام.

إضافة إلى إبطاء المتغير التابع لفترة واحدة، باستخدام تطبيق برنامج EViews 9 على الحاسب الآلي تم الحصول على نتائج تقدير النموذج بالفترة المعدلة (١٩٩٩-٢٠٢١م) على النحو الموضح بالجدول رقم (٧) أدناه:

الجدول رقم (٧) يبين تقدير نموذج الإنحدار الذاتي المتباطئ

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 11/11/22 Time: 16:58
Sample (adjusted): 1999 2021
Included observations: 23 after adjustments
Dependent lags: 1 (Fixed)
Dynamic regressors (4 lags, fixed): EX INTR INF
Fixed regressors: C

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0007	6.334951	0.185629	1.175950	GDP(-1)
0.4226	0.860447	2092480.	1800467.	EX
0.3611	0.988473	2161372.	2136458.	EX(-1)
0.2680	1.220620	2903527.	3544103.	EX(-2)
0.2248	1.353182	2376234.	3215476.	EX(-3)
0.7084	0.392349	1755702.	688848.0	EX(-4)
0.4034	0.898762	1.06E+10	9.55E+09	INTR
0.5477	-0.636883	9.79E+09	-6.24E+09	INTR(-1)
0.8082	-0.253629	7.32E+09	-1.86E+09	INTR(-2)
0.9889	0.014450	6.92E+09	99988314	INTR(-3)
0.1532	-1.634879	6.91E+09	-1.13E+10	INTR(-4)
0.4901	-0.734848	1534023.	-1127274.	INF
0.0932	-1.994064	1573187.	-3137035.	INF(-1)
0.7481	-0.336302	1768477.	-594743.1	INF(-2)
0.2326	-1.327652	2318899.	-3078692.	INF(-3)
0.3834	0.940172	2145476.	2017117.	INF(-4)
0.1452	-1.673861	3.38E+09	-5.66E+09	C
8.45E+09	Mean dependent var	.978320	R-squared	
4.10E+09	S.D. dependent var	.920506	adjusted R-squared	
44.71060	Akaike info criterion	.16E+09	F.E. of regression	
45.54988	Schwarz criterion	.03E+18	sum squared resid	
44.92168	Hannan-Quinn criter.	497.1719	log likelihood	
2.452872	Durbin-Watson stat	6.92196	t-statistic	
		.001091	prob(F-statistic)	
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: إعداد الباحثون اعتماداً على بيانات الدراسة باستخدام تطبيق EViews9 على الحاسب الآلي.

ملاحظات الجدول رقم (٧):

- المتغير المبطل لفترة زمنية واحدة للنتائج المحلي الإجمالي ((-1)GDP) ذا معنوية إحصائية (0.0007).

- سعر صرف الفرنك الفرنسي (اليورو حالياً) بالفرنك الوسط إفريقي المبطل لفترة الثالثة ((-3)EX) سجل أقل قيمة احتمالية (0.22).

- هامش معدل الفائدة المبطل لفترة الرابعة ((-4)INTR) سجل أقل قيمة احتمالية (0.15).

- معدل التضخم العام أعطى أقل قيمة احتمالية (0.09) عند فترة الإبطاء الأولى ((-1)INF).

تم إعادة تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية حيث أدخلت في النموذج المعدل المتغيرات المبطل المختارة عند التقدير باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي المتباطئ وهي: هامش معدل الفائدة ((-4)INTR)، سعر صرف الفرنك الفرنسي (اليورو حالياً) بالفرنك الوسط إفريقي ((-3)EX) ومعدل التضخم العام ((-1)INF). إضافة إلى إبطاء المتغير التابع لفترة واحدة ((-1)GDP).

٥. النموذج القياسي المعدل:

$$(GDP)_t = \beta_0 + \beta_1(GDP)_{t-1} + \beta_2(INTR)_{t-4} + \beta_3(EX)_{t-3} + \beta_4(INF)_{t-1} + U_t$$

$$\beta_0 < 0, \beta_1 > 0, \beta_2 < 0, \beta_3 > 0, \beta_4 < 0$$

حيث أن:

$(GDP)_{t-1}$ = الناتج المحلي الإجمالي المبطن لفترة زمنية واحدة يعتبر أحد المتغيرات المفسرة ، حيث يمثل تأثير المستويات السابقة للناتج المحلي على مستواه الحالي.

نتائج تقدير النموذج المعدل:

$$(GDP)_t = - 8.320 + 1.0469(GDP)_{t-1} - 3.890(INTR)_{t-4} + 2947662(EX)_{t-3}$$

$$(- 0.8715) \quad (15.1714) \quad (- 2.1152) \quad (2.0152)$$

$$- 1997232(INF)_{t-1}$$

$$(- 2.2509)$$

$$R^2 = 95 \%$$

$$F(22, 18) = 90.287$$

$$DW = 2.23$$

ب. تقييم النموذج المقدر:

تم تقييم النموذج باستخدام مجموعتين من المعايير وهي المعايير الاقتصادية والمعايير الإحصائية والقياسية. هي على النحو التالي:

- **المعايير الاقتصادية:** يلاحظ من المعادلة أعلاه أن إشارات المعلمات المقدرة جميعها جاءت موافقة للنظرية الاقتصادية (أنظر النموذج القياسي السابق الذكر).

- **المعايير الإحصائية والقياسية:**

١- إحصائية-F:

فيما يتعلق بجودة تقدير معادلة النموذج تشير النتائج إلى أن إحصائية-F المحسوبة هي ($F^* = 90.287$) مقارنة بنظيرتها المجدولة عند درجات حرية البسط (٢٢) وحرية المقام (١٨) وهي (٢.٨٨) هذا دليل على أن النموذج معنوي وصالح إحصائياً. كما يوضح وجود علاقة جوهرية ذات معنوية إحصائية بين المتغيرات المفسرة الداخلة في النموذج (مستوى الناتج المحلي الإجمالي السابق ، هامش معدل الفائدة، سعر

سرف الفرنك الفرنسي (اليورو حالياً) بالفرنك الوسط أفريقي ومعدل التضخم العام) والمتغير التابع (مستوى الناتج المحلي الإجمالي).

2- معامل التحديد R^2 (القوة التفسيرية):

فيما يتعلق بالقوة التفسيرية للنموذج يشير معامل التحديد ($R^2 = 95\%$) إلى أن ٩٥% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي (المتغير التابع) ناتج عن المتغيرات المفسرة المهمة المستخدمة في النموذج وهي: مستوى الناتج المحلي الإجمالي السابق، هامش معدل الفائدة، سعر صرف الفرنك الفرنسي (اليورو حالياً) بالفرنك الوسط إفريقي ومعدل التضخم العام، في حين يفسر متبقي النسبة (5%) فقط بالتغيرات الحاصلة في حد الخطأ العشوائي (U_t) علاوة على المتغيرات الأخرى المؤثرة على النموذج والتي لم تضمن في التقدير الحالي للنموذج.

٣- اختبار ديرين- واتسون (DW):

يوضح هذا المؤشر مشكلة الارتباط الذاتي والتي تؤثر على عملية التنبؤ، حيث أن مقدار هذا المؤشر هو (2.23) وهو رقم حول العدد ٢ ويشير اختفاء مشكلة ارتباط الذاتي ذات الخطورة بين حدود الخطأ العشوائي والتي تطلب التدخل من قبل حلها.

ج - تحليل المعنوية الإحصائية للمقدرات:

١- اختبار-t:

تأتي أهمية المتغيرات المفسرة وفق اختبار-t الذي يعكس تأثيرها المعنوي لكل معلمة على حدة على الناتج المحلي الإجمالي، بالرجوع إلى جداول إحصائية-t تحت مستوى المعنوية ٥% للاختبار من طرف واحد عند درجة الحرية $df = 18$ تم تحديد القيمة المجدولة لإحصائية-t وهي (1,734)، والتي بناءً عليها يتم تحديد وجود معنوية ومن عدم وجودها للمعلمات المقدره من خلال المقارنة بين إحصائية-t المحسوبة

ونظيرتها الجدولية. فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية يتم رفض فرض العدم وبالتالي يعني قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر معنوي للمعلمة المقدر (موجب أو سالب) وفق إشارة المعلمة المقدر ومدى قوة ذلك التفسير وفق مقدار إحصائية- t المحسوبة. ٢.

ملاحظات:

- تشير نتائج التقدير إلى وجود أثر معنوي موجب ($t = 15.1714$) للزيادات في المستوى السابق للنتائج المحلي الإجمالي السنوي $(GDP)_{t-1}$ على مستواه للفترة الحالية $(GDP)_t$ بمعنى وجود علاقة طردية بين المستويين في تشاد خلال فترة الدراسة.
- يشير التحليل إلى وجود أثراً معنوياً لهامش معدل الفائدة المبطل للفترة الرابعة ٤.
- $(INTR)_t$ على مستواه الناتج المحلي الإجمالي السنوي للفترة الحالية $(GDP)_t$.
- كما أن سعر صرف الفرنك الفرنسي (اليورو حالياً) بالفرنك الوسط إفريقي المبطل لثلاث فترات سابقة $t-3$ (EX) له تأثير موجب ومعنوي إحصائياً ($t = 2.0152$) على مستواه الناتج المحلي الإجمالي السنوي للفترة الحالية $(GDP)_t$.
- أخيراً يلاحظ أن مستويات معدلات التضخم العام للفترة السابقة له تأثير سالباً ومعنوي إحصائياً ($t = -2.2509$) على مستوى الناتج المحلي الإجمالي السنوي للفترة الحالية $(GDP)_t$.

المبحث الخامس

النتائج والتفسير الاقتصادي

عقب التقييم الاقتصادي والإحصائي والقياسي لنتائج التحليل وإبداء الملاحظات عليها يمكن استخلاص أهم النتائج من إجراء الدراسة مع تقديم التفسيرات الاقتصادية المناسبة لكل نتيجة. من النتائج التي توصلت إليها الدراسة وهي:

١. للزيادة السنوية في المستوى السابق للنتاج المحلي الإجمالي $(GDP)_{t-1}$ أثراً قوياً ومباشراً في ارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي للفترة الحالية $(GDP)_t$ ، بمعنى وجود علاقة طردية قوية بين المستويين في تشاد خلال فترة الدراسة، وهذا يعزى إلى أن المنتجين في قطاعات السلع المادية والخدمية في تشاد، يميلون إلى وضع خططهم للأنشطة الإنتاجية والخدمية بصورة كبيرة بناءً على ما حققوه من مستوى سابق للإنتاج.

٢. أن هامش معدل الفائدة كأداة للسياسة النقدية عاني من فترة إبطاء طويلة نسبياً في تأثيره على مستوى النشاط الاقتصادي في تشاد خلال فترة الدراسة، لذلك لا تبدأ فعالية السياسة النقدية إلا في فترة متأخرة (الفترة /السنة الرابعة) من إعلان إجراءات السياسة المعنية وغالباً ما تكون قد طرأت تغيرات في المعطيات والظروف الاقتصادية المحيطة باتخاذ قرار تطبيق السياسة مما يقلل من فاعليتها في توجيه المستوى الحالي للنشاط الاقتصادي $(GDP)_t$.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الاقتصاد التشادي ظل ولسنوات طويلة يعتمد على نظام الإقراض بفائدة من خلال تقديم الأموال مباشرة لطالبيها مقابل هامش فائدة، وهذا لا يضمن انسيابها مباشرة إلى الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي من شأنها المساهمة مباشرة في رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

٣. كما أن سعر الصرف (سعر صرف الفرنك الفرنسي (اليورو حالياً) بالفرنك الوسط أفريقي) كأداة للسياسة النقدية يعاني أيضاً من الإبطاء للثلاثة فترات سابقة $(EX)_{t-3}$ لكي يمارس تأثيره على مستوى النشاط الاقتصادي في تشاد $(GDP)_t$.

ويمكن تعليل ذلك بأن نظام سعر الصرف السائد في تشاد هو نظام سعر الصرف الثابت حيث لا توجد عملة وطنية حرة بل يتم التعامل النقدي بما يسمى بالفرنك سيفا لدول إفريقيا المركزية.

ويعتبر هذا الفرنك الأفريقي ثابت القيمة نسبياً تجاه العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) القوية، مما يصعب ويعقد ويبطئ اتخاذ أي إجراء لتعديل سعر الصرف من قبل فرع من فروع البنك المركزي للمجموعة في أي دولة عضو.

٤. ارتفاع مستويات أغلب أسعار السلع والخدمات (معدل التضخم) في فترة ما سابقة خلال لفترة الدراسة في تشاد، قاد إلى تقليل (بصورة طفيفة) مستوى الأنشطة الإنتاجية والخدمية في الفترة اللاحقة لذلك التضخم (GDP).

ويعزى ذلك إلى ظاهرة هروب الأموال من مجالات الأنشطة الحقيقية خوفاً من التآكل بفعل التضخم، إلى مجالات الأنشطة الموفرة للأمان للأموال مثل: شراء الأصول الثابتة كالسيارات والعقارات والسندات.

وقد تلجأ تلك الأموال الهاربة من التضخم إلى الأنشطة الخفية السالبة تجاه الاقتصاد (الاقتصاد الخفي). من كل ما سبق ذكره يمكن أن يترتب على ذلك تدهور حاد في مستوى النشاط الاقتصادي.

الخاتمة: قامت الدراسة على فرضية أن لتطبيق أدوات السياسة النقدية أثراً معنوياً إحصائياً في تحسين واستقرار الاقتصاد الكلي تشاد، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج والتوصيات على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

١. التغيرات السابقة في مستوى الناتج المحلي الإجمالي لتشاد لعبت دور المحدد الأقوى المباشر في تحديد مستواه اللاحق خلال فترة الدراسة.
٢. هامش معدل الفائدة كأداة للسياسة النقدية يعاني من فترة إبطا طويلة نسبياً كي يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي في تشاد خلال فترة الدراسة، وترتب على ذلك البطء ضعف فعالية السياسة النقدية وتأخر أثرها.

٣. سعر الصرف (نظراً لثبات سعر صرف الفرنك سيفا مقابل العملة الأوروبية الموحدة إيورو) كأداة للسياسة النقدية أيضا اتسم بالبطء لفترة طويلة كي يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي في تشاد خلال فترة الدراسة.
٤. ارتفاع مستوى التضخم في فترة سابقة أدى إلى التقليل من مستوى الأنشطة الإنتاجية والخدمية الحقيقية للفترات اللاحقة لذلك التضخم.

ثانياً: التوصيات:

توصي الدراسة بضرورة زيادة فعالية السياسة النقدية من خلال إجراء إصلاحات في تطبيقات تلك السياسة تتمثل في الآتي:

١. التحول من نظام الإقراض بفائدة إلى التمويل المصرفي المباشر للأنشطة الاقتصادية، بغرض زيادة إقبال المودعين للمدخرات في البنوك وتشجيع المنتجين الحقيقيين على طلب التمويل من المصارف لاستثمارها في مشروعاتهم.
٢. إصلاح الجهاز المصرفي من خلال تبني سياسة الانتشار المصرفي الجغرافي والنوعي، ومد الجهاز المصرفي بالتكنولوجيا الحديثة في مجالات تقديم الخدمات المصرفية والتمويلية وإجراء التحسينات الإدارية والتشريعية.
٣. العمل على تبني فكرة تحويل الإتحاد النقدي لدول وسط أفريقيا إلى إتحاد اقتصادي، ومن ثم خلق مؤسسة تنموية (بنك التنمية لدول وسط أفريقيا) تحت إشراف البنك المركزي للمجموعة، والهدف النهائي من هذا التحول هو تسهيل عملية تحول الإنتاج الحقيقي من التقليدية الجامدة إلى الإنتاج من اجل السوق المحلي والخارجي، مما يساعد في تحسين مستوى الرفاه وتشييد البنية التحتية الإنتاجية.
٤. الاهتمام بتوعية وتدريب المنتجين في القطاعات الإنتاجية لغرض زيادة حساسيتهم تجاه تغيرات أسعار السوق بدلاً عن التركيز على الكميات المنتجة للاكتفاء الذاتي (التحول من الاقتصاد الأسري إلى اقتصاد التبادل في السوق).
٥. ضرورة الاهتمام باستقرار الأسعار وذلك من خلال إصدار السندات بواسطة البنك المركزي وذلك لامتصاص السيولة النقدية الزائدة مما يجعل الأسعار تميل إلى الاتجاه

النزولي، وبالتالي يمكن أن تكون محفزاً للمنتجين لزيادة إنتاجهم مما يرفع مستوى النشاط الاقتصادي نحو الارتفاع.

٦. عدم تبني فكرة الخروج من منطقة الفرنك سيفاً التي يناهز بها بعض الكتاب، وذلك لعدم قدرة الاقتصاد التشادي على الصمود لو تم تنفيذ ذلك، نظراً لهشاشته من ناحية ولكون الفرنك سيفاً يغطي من قبل العملة الأوروبية الموحدة اليورو، مما يعطي الفرنك سيفاً صفة العملة الدولية من ناحية أخرى ولو شكلياً.

المراجع :

١. عبد الحميد أحمد عثمان إبراهيم، النظام المصرفي في تشاد وإمكانية التحصيل، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية والاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٤م، ص ١٢٥.
٢. عبد الله بخيت صالح، جغرافية تشاد، أنجمينا، مركز مايكرو كمبيوتر سنتر، ٢٠٠٤م، ص ٦٦.
٣. إبراهيم فيلي أبو نصيب، أثر البنوك التجارية على الاستثمار الزراعي في تشاد، دراسة حالة البنك الزراعي التجاري، بحث تكميلي لنيل درجة الماستر (غير منشور)، أنجمينا، جامعة الملك فيصل تشاد، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٧م، ص ٦٠.
٤. باسم شنو، البيئة الاقتصادية والسياسية وانعكاساتها على التسويق الدولي، دمشق، د. ن، ٢٠١٢م، ص ١٢.
٥. المرجع نفسه، ص ٢١.

6. IFAD International Fund for Agricultural Development Document: EB 2009/97/R.10, P: 4.

٧. صهيب عثمان سعيد، الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا، بحث ماجستير (غير منشور)، جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، ٢٠٠٨م، ص ١٤.

8. IFAD International Fund for Agricultural Development Document: EB 2009/97/R.10, P: 4.

٩. ناصر النائي آدم، التخطيط والتنمية الاقتصادية، القاهرة، شركة القصر للطباعة والدعاية والإعلان، ط ٢، ٢٠١٦م، ص ٣٧.

١٠. سمير محمود معتوق ، السياسات النقدية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠١٩م، ص ١٤٤، ١٤٩.
١١. خضر عباس العمر، التقلبات الاقتصادية من السياسة المالية والنقدية، الرياض، عمادة شؤون المكتبات، ٢٠١٩م، ص ١٨٤.
١٢. صبحي تادرس قريصة ومحمد العقاد، مقدمة في علم الاقتصاد، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٣م، ص ٣٧.
١٣. ج.م. البرتيني، التخلف والتنمية في العالم الثالث، بيروت دار الحقيقة للطباعة والنشر، 1969م، ص 174.
١٤. ناصر النائي آدم، مشكلة تمويل برامج التنمية الاقتصادية في الدول النامية، بحث تكميلي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٨م، ص 39، 40.
15. Groupe de banque Africaine du développement, rapport générale, Yaoundé, 2018. P45.
١٦. انظر تقرير وزارة المالية والميزانية للعام ٢٠١٦م، أنجمينا، ٢٠١٧م، ص ١٨.
١٧. ضياء ومجد الموسوي، الإصلاح النقدي، الجزائر، دار الفكر، ١٩٩٣م، ص ٣٩.
١٨. وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧م، أنجمينا، ٢٠٠٨م، ص ٢٦.
١٩. المرجع نفسه، ص ٣٤.
٢٠. وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي، الخطة الوطنية للتنمية ٢٠١٣-٢٠١٥م، أنجمينا، ٢٠١٣م، ص ١٥.
٢١. المرجع نفسه، ص ٣٣.
٢٢. نشرة رئاسة الوزراء، برنامج الحكومة، رئاسة الوزراء، أنجمينا، يونيو ٢٠٠٩م، ص ١٠.
٢٣. انظر تقرير وزارة المالية والميزانية للعام ٢٠١٥م، أنجمينا، ص ٢٤.
٢٤. وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي، الخطة الوطنية للتنمية ٢٠١٣-٢٠١٥م، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥.

25. Michel Wormser : Rapport de Suivi de la Stratégie de Réduction de la Pauvreté, 03 mai 201٥, p4.

٢٦. هويدا عبد العظيم عبد الهادي، مشكلة الفقر في أفريقيا في ظل برامج التكيف الهيكلي، القاهرة، دار مركز البحوث الأفريقية، ٢٠١١م، ص٧٦.

٢٧. المرجع نفسه، ص ٧٩.

٢٨. انظر تقرير وزارة المالية والميزانية، للعامين ٢٠٢٠م ص ٢٣، و ٢٠٢١م ص ٣٣.

٢٩. خلف الله أحمد محمد، الاقتصاد القياسي مفاهيم أساسية، الخرطوم، مطبعة جى تاون، ط٢، ٢٠١٦م، ص٨.

٣٠. خلف الله أحمد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 63.

٣١. المرجع نفسه، ص ٦٤.

٣٢. محمد حماد محمد، مقدمة في الاقتصاد القياسي، الخرطوم، مطبعة المريخ، ٢٠١٨م، ص ٦٩.

٣٣. المرجع نفسه، ص ٧٠.

٣٤. المرجع نفسه، ص 73.

35. IMF, Data Source, World Development Indicators, 16/09/2022.